

الرؤية المستقبلية لتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

إنه لمن دواعي سروري أن أشارك في هذه الندوة أمام هذا الجمع الكريم للتحدث حول الرؤية المستقبلية لتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وهي معايير تبنت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مشكورة مهمة إعدادها، وقطعت شوطاً محموداً في مضمار إنجازها. وتركز الهيئة جهودها حالياً على الإضطلاع بجانب هام من جوانب الخروج بهذه المعايير إلى حيز التنفيذ، ألا وهو الجانب المتعلق بتقبل هذه المعايير، سواء من جانب المؤسسات المالية الإسلامية ذاتها، أو من جانب السلطات الرقابية التي تخضع لها تلك المؤسسات، وكذا السلطات الرقابية والمؤسسات المالية الدولية والجهات المعنية الأخرى، ثم الإلتزام تبعاً بتطبيقها من جانب المعنيين بالأمر.

وإنطلاقاً من قناعاتي بأن تدعيم وتعميق دور مؤسسات الوساطة المالية يُعدُّ من المتطلبات الرئيسية لعمليات التنمية الاقتصادية في أي مجتمع، لما في ذلك من علاقة طردية بالتنمية والنمو الاقتصادي، وبأنه لا يحول دون ذلك وجود تباين أو إختلاف في أسلوب عمل المؤسسات المالية التي تزاوِل هذا النوع من النشاط، حيث يتحدّد نجاح هذا الدور بمدى كفاية وفاعلية الوساطة المالية في الإقتصاد الوطني.

وفي ضوء تحرُّج شريحة من الأفراد في مجتمعاتنا الإسلامية من التعاملات المصرفية التقليدية، فإنني أرى ضرورة في تشجيع فكرة إنشاء بنوك إسلامية تلبي حاجة هذه الشريحة من الجمهور التي لا ترغب في التعامل مع المؤسسات المصرفية التقليدية، وذلك عملاً على الإستفادة من إمكانياتها بداخل المجتمع.

وقد سبق أن أبدى بنك الكويت المركزي رأيه - في مناسبات عديدة - بشأن مزاوله نشاط مصرفي يقتدي بأحكام الشريعة الإسلامية. ويتلخص هذا الرأي في أن الأسلوب الأمثل لمزاوله النشاط المصرفي طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية هو ما يتم من خلال بنوك إسلامية مستقلة تتوافر لها الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة، وتكون لها هيئة مستقلة للرقابة الشرعية، حيث أننا نرى أن الإعتبارات الرقابية والشرعية لا تسمح بأن تقوم وحدة مصرفية بمزاوله نشاط مصرفي إسلامي بجانب نشاط مصرفي تقليدي في آن واحد، نظراً لصعوبة الفصل بين الأموال الخاصة بكل نوع من النشاط، والقول بإمكانية ذلك ينطوي على تبسيط للأمور يصل إلى حد الإخلال بسلامة وإنضباط النشاط المصرفي الإسلامي بداخل الوحدة ذات النشاط المصرفي المشترك.

ولقد بات من المتيقن، بعد هذه الفترة من عمر العمل المصرفي الإسلامي، أن وحداته قد أفردت نمطاً مميزاً في مجال الأنشطة المصرفية، ولاقت نجاحاً وإقبالاً من جانب شريحة من جمهور المتعاملين. وقد تزايدت أعداد تلك البنوك وانتشرت في أقطار شتى فأصبحت جزءاً لا يتجزأ من النظام المصرفي، سواء على مستوى الدول التي تمارس فيها نشاطها، أو على المستوى العالمي.

لهذا كله، تبرز أهمية - بل وضرورة - شمل هذه المؤسسات بإشراف السلطات الرقابية، لاسيما وأن ما تقوم به هذه المؤسسات من عمليات، وما تستخدمه في ذلك من أدوات، له دور في تجميع المدّخرات وتمويل الأنشطة، وبالتبعية فهو جزء من نظام يؤثر ويتأثر بالسياسة الاقتصادية عامة، والسياسة النقدية بشكل خاص.

كما أن شمل هذه المؤسسات بالرقابة، يكون من شأنه إضفاء المزيد من الثقة عليها من جانب المؤسسات والهيئات المصرفية والمالية الدولية والمحلية، وكذلك جمهور المتعاملين معها على حد سواء.

وتتمثل أولى الخطوات الضرورية لتحقيق هذه الغاية في قيام المؤسسات المصرفية الإسلامية بعمل كل ما يلزم نحو شرح المفاهيم المختلفة لمنتجاتها وطبيعة تلك المنتجات، ليس فقط للمتعاملين معها، وإنما أيضاً للسلطات الرقابية والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الجهات المعنية. ومن ثم، يتييسر في ضوء ذلك توحيد المفاهيم التي يركز عليها نشاط المؤسسات المالية الإسلامية ووضع قواعد ومعايير محاسبية موحدة تأخذ بها تلك المؤسسات. وسيكون لذلك أكبر الأثر في ترسيخ الثقة في القوائم المالية والمعلومات والبيانات الصادرة عن هذه المؤسسات، وتوفير أدلة ومعايير ومؤشرات صحيحة عنها، تُعدُّ أساسية الأهمية في عمليات التقييم وإتخاذ القرارات التخطيطية والإدارية السليمة. وسيطلب ذلك بالضرورة تطوير الأنظمة المالية والمحاسبية القائمة لدى تلك المؤسسات، بما يتناسب مع طبيعة عملها وأهدافها من ناحية، وبما يتلاءم مع متطلبات القواعد والمعايير المحاسبية المذكورة، من ناحية أخرى.

ونرى أنه من الضروري أن يتضمن نظام البنك الإسلامي عدة أمور أساسية من بينها أهمية وجود تعريف محدّد وواضح للبنك الإسلامي، والشكل المؤسسي الذي يأخذه، وأشكال وطبيعة مصادر الأموال، وصور توظيف وإستثمار تلك الموارد بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. فعلى سبيل المثال، من المهم تحديد مجالات الإستثمار المسموح للبنوك الإسلامية بمباشرتها، ومدى إمكانية إضطلاعها بأنشطة إستثمارية غير مصرفية، وذلك رغم إعتبارها جزءاً في النظام المصرفي.

إضافة إلى ما سبق، يتعين أيضاً إيضاح كيفية توزيع البنك الإسلامي للأرباح فيما بين المساهمين والمودعين، فضلاً عن تحديد الأسس والمعايير التي يتوجب الأخذ بها لقياس ملاءة البنك الإسلامي وأوضاع السيولة لديه، إلى جانب تحديد أنواع الخدمات المصرفية التي يمكن للبنك الإسلامي أن يقدمها لعملائه بخلاف توظيف الأموال وإستثمارها.

وفي هذا الإطار، يرى بنك الكويت المركزي أهمية إصدار تشريع ينظم عمل البنوك الإسلامية وعلاقاتها مع السلطات الرقابية، وبأخذ في الإعتبار تعريف النشاط المصرفي والإسلامي، وبيان أنواع الأنشطة التي يجوز للمصرف الإسلامي مزاولتها، وتلك الأعمال المحظور عليه القيام بها، وإخضاع تلك البنوك لرقابة السلطات النقدية، بدءاً من التأسيس والتسجيل وإنهاء بالتصفية.

وتماشياً مع الأهداف التي تسعى هذه الندوة إلى بلوغها، والمتمثلة في وضع أسلوب يساعد على تحقيق الإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإننا نرى أن تطوير وتوسعة دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لهو من الأهمية بمكان في هذا المجال، مع ضرورة مراعاة بعض النواحي الفنية المرتبطة بالمعايير المحاسبية ذاتها، وذلك على النحو التالي :

أولاً : تطوير وتوسعة دور الهيئة:

إن أمر إضطلاع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بتطوير الفكر المحاسبي الإسلامي، وإعداد وإصدار معايير المحاسبة لتلك المؤسسات هو محل تقدير وإهتمام من جانب بنك الكويت المركزي، ولاسيما في ضوء ما نشاهده من تزايد أعداد وانتشار المؤسسات المالية الإسلامية، التي تمارس نشاطاً ذا طبيعة خاصة ويتطلب نظاماً محاسبياً يستوعب تنوع الأدوات الاستثمارية لتلك المؤسسات .

وتماماً كما تطبق البنوك التقليدية أنظمة ومعايير محاسبية تتسق وطبيعة عملها وأهدافها، فإن على البنوك الإسلامية أن تطور أنظمتها المحاسبية والمالية لتتسق أيضاً وطبيعة عملها، بدءاً بالنظر إلى طبيعة مواردها، ومروراً بأشكال التوظيفات والاستثمارات، وإنهاءً بمعالجات الإيرادات والمصروفات وتوزيع الربح ، بحيث يتسع هذا النظام في إطاره الفكري ليشتمل على مختلف عمليات البنوك الإسلامية، ويعطى أدلة ومعاييراً ومؤشرات صحيحة تقيد في مضمار التقييم وإتخاذ القرارات المالية والتخطيطية السليمة .

ومن الأمثلة في هذا الصدد، ضرورة أن يتناول الإطار الفكري، المنوه عنه، معالجة الأسلوب المحاسبي للصور المختلفة لتلقي الأموال المودعة من الجمهور بما فيها حسابات الإستثمار بأنواعها (المطلق والمقيّد)، وكيفية معالجة توزيعات الأرباح فيما بين المساهمين والمودعين، وما إذا كانت هناك حاجة للربط من الناحية المحاسبية والمالية بين أنواع هذه الودائع، والأصول المختلفة المستثمرة فيها.

ومن هنا تبرز أهمية الدور الذي تقوم به هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بشأن تطوير الفكر المحاسبي في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وإعداد وإصدار وتعديل المعايير المحاسبية لتلك الجهات بما يتماشى مع طبيعة أنشطتها التي يتعين أن تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. إلا أن الإلتزام بتلك المعايير يتوجب أن ينبع أولاً من القبول الجماعي للمؤسسات المالية الإسلامية ذاتها، وكذا الجهات الرقابية ومدققي الحسابات .

وفي تقديرنا أنه يمكن تحقيق ذلك من خلال الإرتقاء بفاعلية دور الهيئة وزيادة الثقة في أعمالها عبر التوسع في دورها في تقديم الآراء التي من شأنها تطوير أنشطة البنوك الإسلامية، ومساعدة الجهات الرقابية في وضع أسلوب رقابي يلائم هذه البنوك . ويتطلب هذا الأمر بذل المزيد من الجهود من جانب الهيئة، بالتنسيق مع الجهات والمؤسسات المعنية بإعداد الدراسات والأبحاث في هذا المجال، وخاصة ما يتعلق منها بتطوير الأدوات الإسلامية النقدية والمالية، وذلك إسهاماً منها في إثراء العمل المصرفي الإسلامي. هذا، فضلاً عن إقتراح الأدوات المناسبة في مجال تعبئة الموارد وإستخداماتها، إلى جانب المساهمة في إعداد الدراسات اللازمة لتحديد الأساليب الرقابية التي تلائم طبيعة نشاط هذه المؤسسات المالية، وتتماشى في الوقت ذاته مع المتطلبات الدولية في هذا المجال .

ومن الأمور التي تحسب للهيئة في هذا المجال ، قيامها مؤخراً بتشكيل لجنة يشارك فيها ممثلو بعض السلطات النقدية والرقابية لدراسة وضع أسلوب لقياس ملاءة رؤوس أموال المؤسسات المالية الإسلامية . ولا شك في أن التوسع في دائرة المناقشات بهدف بلوغ مفاهيم ثابتة للعمل المصرفي الإسلامي تكون مقبولة لدى الجهات المعنية، سيساعد بشكل غير مباشر على إلزام تلك الجهات بما يصدر عن الهيئة من معايير محاسبية .

ثانياً: النواحي الفنية المرتبطة بالمعايير المحاسبية التي تصدرها الهيئة:

من المسلم به أن هناك إختلافاً واضحاً في منهج وأسلوب عمل المؤسسات المالية الإسلامية مقارنةً بنظيراتها التقليدية . ويرجع ذلك أساساً إلى ما يتطلبه عمل المؤسسات المالية الإسلامية من توافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وبالتبعية إختلاف طبيعة الأصول والإلتزامات، ومن ثمّ المعايير المحاسبية.

وممّا لا شك فيه أن هناك جهوداً مشكورة قامت بها جهات عديدة لتأصيل المفاهيم والأحكام الشرعية الخاصة ببعض المعاملات التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية. إلا أنه قد يكون من المناسب تكريس جهود مختلف الهيئات والجهات المعنية لتوحيد المفاهيم الشرعية المتعلقة بجميع أنشطة تلك المؤسسات وأسلوب تنفيذها ، وذلك درءاً لأي إختلافات في التطبيق، وخاصة في ضوء إتساع مجال الإجتهد في تكييف المعاملات التي تقوم بها هذه المؤسسات وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية . وهذا أمر يمثل - في تقديرنا - محوراً أساسياً لوضع إطار فكري شامل يؤدي إلى توحيد المفاهيم التطبيقية لمعاملات تلك المؤسسات، ومن ثمّ يكفل تهيئة الظروف المناسبة لتطبيق المعايير المحاسبية الموحدة التي تصدرها الهيئة .

وحتى تلقى المعايير المحاسبية التي تصدرها الهيئة قبول جميع الأطراف المعنية ، فإنه يتعين مراعاة عدة أمور لعل أهمها يتمثل فيما يلي :

1. الإتساق مع الأعراف والقواعد الدولية :

إن الأخذ بما توصل إليه الفكر المحاسبي السائد في مجال عمل المؤسسات المالية التقليدية، وبما يتفق في الوقت ذاته وطبيعة عمل المؤسسات التي تقتدي بأحكام الشريعة الإسلامية، حسبما أسفرت وتسفر عنه الدراسات الفنية والفقهية في هذا المجال، إنما يُعد من الأمور الهامة لتأصيل ما يصدر عن الهيئة من معايير. ولما كانت قواعد المحاسبة الدولية قد لاقت قبولاً واسعاً على المستوى الدولي، وأصبحت المرجع الرئيسي لجميع المؤسسات بصفة عامة، والمؤسسات المالية والمصرفية بصفة خاصة، فإنه يتعين بالتالي أن تأتي معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية متسقة مع الأعراف والقواعد المحاسبية الدولية، وذلك مع مراعاة طبيعة عمل المؤسسات المالية الإسلامية .

وغني عن البيان أن إتساق المعايير التي تصدرها الهيئة مع قواعد المحاسبة الدولية سيكفل للبيانات المالية التي تصدرها المؤسسات المالية الإسلامية الثقة والقبول وسرعة الفهم والإستيعاب . وإن كانت

هذه الجوانب تُعد لا غنى عنها لدى الجهات المعنية بتلك البيانات من جمهور العملاء والجهات الرقابية، إلا أن أهميتها تمتد كذلك إلى المؤسسات والهيئات الأجنبية التي ترتبط بعلاقات ومعاملات مع المؤسسات المالية الإسلامية، بما ينعكس بالتبعية على مصالح تلك المؤسسات .

وأود الإشارة في هذا الخصوص إلى أن العديد من الدول العربية، ومن بينها دولة الكويت، قد تبنت معايير المحاسبة الدولية منذ بداية التسعينيات، وأن تحقيق الإتساق على النحو المشار إليه سوف يساعد على إجراء مقارنات موضوعية فيما بين الأوضاع المالية للبنوك ونتائج أنشطتها من دولة لأخرى.

2. توسيع دور ومشاركة الجهات الرقابية والمؤسسات المالية الإسلامية في إعداد المعايير المحاسبية:

إنه لمن الأهمية بمكان إيجاد دور فعّال للمؤسسات المالية الإسلامية والجهات الرقابية في عملية وضع وإصدار المعايير المحاسبية. ويتأتى ذلك من خلال مشاركتها الجادة في مناقشة الدراسات التي يتم إعدادها في هذا الخصوص، حتى تأخذ هذه المعايير في الإعتبار واقع الحال، سواء من ناحية العمل التنفيذي لدى تلك المؤسسات، أو من حيث الإجراءات الرقابية للسلطات المختصة. ولا شك في أن هذا الأمر ستكون له إنعكاسات إيجابية على مدى قبول تلك الجهات للمعايير التي تصدرها الهيئة، ومن ثمّ الإلتزام بتطبيقها .

3. أهمية إعداد أدلة للتدقيق تتوافق مع القواعد المحاسبية المعتمدة :

ونشير في هذا الخصوص إلى أهمية الإقتداء بالأسلوب ذاته، الذي تتبعه لجنة قواعد المحاسبة الدولية في وضع القواعد المحاسبية لإعداد وعرض البيانات المالية. هذا، إضافة إلى وضع أدلة منفصلة للتدقيق تتضمن وصفاً للفحص الذي يقوم به المدقق المستقل للبيانات المالية، وتحديد أهدافه ونطاقه، بما يمكن المدقق من إبداء رأيه حول البيانات المالية .

4. أهمية إستكمال المعايير المحاسبية والعمل على تحديثها لمواكبة التطورات المستمرة :

ومن الأهمية بمكان أيضاً توفير قواعد مهنية متكاملة تكون معروفة للمؤسسات المالية الإسلامية، وتحظى - في الوقت ذاته - بقبول عام، وذلك عملاً على الحد من درجة التباين في الممارسة في ظل تشابه الظروف المحيطة. كما أن تحديث تلك القواعد ومراجعتها المستمرة على نحو يكفل أخذ تطورات الواقع ومتطلباته المستجدة بعين الإعتبار، لهو أمر لا تقل أهميته عن عملية وضع القواعد والمعايير في حد ذاتها .

من جهة أخرى، فإن إستكمال ووضع وتوضيح المفاهيم والمعايير المحاسبية التي تتلاءم وطبيعة نشاط المؤسسات المالية الإسلامية، على نحو يفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية الصادرة عنها، سوف يساعد هذه المؤسسات على إعداد قوائم مالية موثوق بها وميسرة الفهم والإستيعاب وقابلة للمقارنة.

وسيوّدي ذلك إلى توطيد الروابط فيما بين هذه المؤسسات والمتعاملين معها، كما سيساعد - في الوقت ذاته - الجهات الرقابية في البلدان التي تعمل بها المؤسسات المالية الإسلامية على وضع ضوابط ومعايير رقابية تحقق أهدافها .

إن تهيئة الساحة لقبول الأطراف المعنية بالالتزام بما تصدره هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من معايير محاسبية، يتطلب مراعاة الأمور التي سبق ذكرها، وهو الأمر الذي يحتاج إلى تضافر الجهود، وتدعيم وسائل الإتصال والحوار بين كل من الهيئة والسلطات الرقابية والمؤسسات المالية الإسلامية والجهات الأخرى ذات العلاقة.
